

المجلد الرابع والثلاثون

٣٤ / ٧٦ :

(وسئل رحمه الله تعالى :

عن رجل تزوج بامرأة ما ينتفع بها ، ولا تطاوعه في أمر ، و تطلب منه نفقة وكسوة ، وقد ضيقت عليه أموره : فهل تستحق عليه نفقة وكسوة ؟ . . .)
قلت : سبق أن ذكرت هذه الفتوى في : ٣٢ / ٢٨٠ ، وتم التنبيه عليها هناك .



٣٤ / ١١١ - ١٣٢ :

(وقال الشيخ رحمه الله تعالى : الحمد لله الذي نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله ، ﷺ تسليما كثيرا :

فصل : في مذهب الإمام أحمد وغيره من العلماء في (حضانة الصغير المميز)
هل هي للأب ، أو للأم ، أو يخير بينهما ؟ . . .) .

قلت : هذه الرسالة ناقصة الآخر ، وفيها اختصار وتلخيص ، وهي موجودة كاملة في آخر مختصر الفتاوى المصرية ص ٦١٣ - ٦٣٨ ، حيث ألحقها محمد حامد الفقي رحمه الله بالمختصر هناك^(١) ، ويوجد بين الموضوعين فروق ، أهمها :

(١) وقد ذكر رحمه الله أنه أخذها عن أصلها في دار الكتب الأزهرية برقم ١٨٢ خصوصي ، وهي مكتوبة بخط عبد المنعم البغدادي الحنبلي في ٢٦ صفر سنة ٧٦٣ .

- ١- قوله هنا ٣٤ / ١١٢ : (مثل كتاب العلم الذي جمعه [و ،] من الكلام على علل الأحاديث مثل كتاب العلل الذي جمعه) .
وما بين المعقوفتين من المصرية وبه يتضح المعنى .
- ٢- في ٣٤ / ١١٤ (ومذهب مالك في التهذيب أن الأم أحق به ما لم يبلغ) ، وفي المصرية ص ٦١٥ (ومذهب مالك في المدونة . . .) .
- ٣- في ٣٤ / ١١٥ (ولكن نقل عن الحسن بن صالح بن حيى : أنها تخير إذا كانت كاعبا ، والتخير في الغلام . ومذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه وإسحق . . .)
- صوابه كما في المصرية ص ٦١٧ : (ولكن نقل عن الحسن بن صالح بن حيى : أنها تخير إذا كانت كاعبا . والتخير في الغلام هو مذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه وإسحق . . .)
- ٤- في ٣٤ / ١٢٠ :
- (وفي كفارة المجامع في رمضان هل هي على التخيير، أو على الترتيب، فيها قولان ، هما روايتان عن أحمد ، والأكثر على أنها على الترتيب ، لكن الترتيب فيها ثبت بحكاية المجامع ، لا بلفظ عام ، فلهذا أقدم بعض العلماء على أن ألزم بعض الملوك بالصوم عينا ، وأن الترتيب فيها ليس شرعا عاما ، بل هو من باب تنقيح المناط ، وقدم العتق في حق من يكون عنده أصعب من الصيام كالأعراب وأما من كان العتق أسهل عليه فلا يجب تقديمه) .
- قلت : هذه الأسطر يظهر أنها سقطت من الأصل المخطوط في المصرية كما ص ٦٢١ ، ولعل شيخ الإسلام رحمته الله هو الذي أسقطها في نسخة أخرى ، والله تعالى أعلم .

٥- في ٣٤ / ١٢٨ : (فتخير الصبي الذي وردت به السنة أولى من تعيين أحب الأبوين له ولهذا كان تعيين الأب ، كما قاله أبو حنيفة وأحمد [ذكر الجامع أن في هذا الموضع بياضاً] الأم كما قاله مالك وأحمد في رواية ، والتخير تخيير شهوة) .

قلت : وفي هذه العبارة اضطراب ، ومكانها من المصرية ص ٦٢٧ :
(فتخير الصبي الذي وردت به السنة أولى من تعيين أحد الأبوين له ، ولهذا كان تعيين الأب كما قال مالك وأحمد في روايته ، والتخير تخيير شهوة) .
وهي عبارة مضطربة أيضاً .

٦- وقد بقي من الأصل ثمان صفحات تقريباً في المصرية (٦٣١ - ٦٣٨) غير موجود في الفتاوى .

